

المجلس التنفيذي
الدورة الثانية والأربعون بعد المائة
روما، 18-19 سبتمبر/أيلول 2024



محاضر الاجتماع الثالث والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

الوثيقة: EB 2024/142/R.29

بند جدول الأعمال: 11(أ)

التاريخ: 3 سبتمبر/أيلول 2024

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

Advit Nath

المدير والمراقب المالي

شعبة المراقب المالي

البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

كلوديا تن هاف

سكرتيرة الصندوق

مكتب سكرتير الصندوق

البريد الإلكتروني: c.tenhave@ifad.org

محاضر الاجتماع الثالث والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

1- انعقد الاجتماع الثالث والسبعون بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات في 18 يونيو/حزيران 2024 بطريقة مختلطة.

2- وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة الذين يمثلون الجزائر وأنغولا والبرازيل والصين وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ومراقبان من كندا وفرنسا. وحضر الاجتماع أيضا كل من نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة، ونائبة الرئيس المساعدة لدائرة العلاقات الخارجية والحوكمة بالإنابة؛ ونائب الرئيس المساعد، وكبير الموظفين والمراقبين الماليين، دائرة العمليات المالية؛ ونائب الرئيس المساعد وكبير موظفي المخاطر، مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ ونائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج؛ والمدير والمراقب المالي، شعبة المراقب المالي؛ ومدير مكتب المراجعة والإشراف؛ ومدير شعبة سياسات العمليات والنتائج؛ وسكرتيرة الصندوق، مكتب سكرتير الصندوق؛ وأمين الخزانة ومدير شعبة خدمات الخزانة؛ وعدد من موظفي الصندوق الآخرين.

البند 2 من جدول الأعمال - انتخاب رئيس لجنة مراجعة الحسابات (AC 2024/173/R.2) - للموافقة

3- في أعقاب تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات في أبريل/نيسان 2021، ووفقا للبند 1 من المادة 11 من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، دُعي أعضاء لجنة مراجعة الحسابات إلى انتخاب رئيس للجنة للفترة التي تنتهي مع أول دورة للمجلس التنفيذي في عام 2027. وانتُخب السيد Gian Paolo Ruggiero (إيطاليا) بالإجماع رئيسا للجنة مراجعة الحسابات.

البند 3 من جدول الأعمال - اعتماد جدول الأعمال (AC 2024/173/R.1) - للموافقة

4- اعتمد جدول الأعمال المنقح بعد إدراج بعض البنود على النحو التالي:

- في إطار البند 9، تحديث بشأن تطبيق عملية الاستعراض المحايد لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي.

- في إطار البند 12 "أعمال أخرى" أدرجت البنود التالية:

- تحديث بشأن الالتزامات وبرنامج القروض والمنح والموارد ذات الصلة في الصندوق لعام 2024
- تحديث بشأن آلية الحصول على الموارد المقترضة
- تحديث بشأن تعيين مدير مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق (في جلسة مغلقة)

البند 4 من جدول الأعمال - تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن إجراءات الضوابط الداخلية والإجراءات المحاسبية

(AC 2024/173/R.3) - للاستعراض

5- قدّم المراجع الخارجي للحسابات لمحة عامة عن التقرير المتعلق بإجراءات الضوابط الداخلية والإجراءات المحاسبية. وأشار إلى أن من بين الملاحظات الخمس التي أُبديت في السنة السابقة، جرت تسوية ثلاث ملاحظات بنجاح. وأوضح المراجع الخارجي للحسابات أنّ الملاحظتين المتبقيتين لا تشيران إلى وجود أوجه قصور في الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي؛ بل على العكس من ذلك، تتعلق إحدى الملاحظات بتعزيز الكفاءات التشغيلية.

6- فيما يلي التوصيات المحددة من قبل المراجع الخارجي للحسابات:

- تطبيق الأتمتة في المحاسبة والإبلاغ المالي لزيادة تحسين الحلول التكنولوجية وإلغاء التدخل اليدوي والضوابط اليدوية إلى أقصى حد ممكن.
- ستصبح الضوابط الداخلية المتعلقة بالمبادئ البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة متطلبا مهما في إطار المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ وقُدِّمت توصية بأن توضع أيضا ضوابط تغطي مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالمبادئ البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة بهدف وضع إطار للكشف عن الإبلاغ المالي أو تتبع مؤشرات الأداء الرئيسية هذه في التقرير السنوي للصندوق.
- 7- ورحب أعضاء اللجنة بالتقرير وطلبوا إيضاحات بشأن التحديات المتعلقة بتنفيذ متطلبات الإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة وأهمية الأتمتة.
- 8- وقدم المراجع الخارجي للحسابات التفاصيل ذات الصلة وأشار إلى أن الأتمتة مهمة لتجنب الضوابط اليدوية وتعزيز الكفاءات. وفيما يتعلق بالإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة، أشار مراجع الحسابات إلى أن تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة ودقة قياسها يشكلان تحديين رئيسيين.
- 9- وأعربت الإدارة عن التزامها بتنفيذ معايير الاستدامة وأبلغت اللجنة عن إنشاء فريق عامل مشترك بين الشعب مخصص لهذا الموضوع وعن التعاون الوثيق مع المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. وأعربت الإدارة أيضا عن التزامها بتعزيز حلول تكنولوجيا المعلومات والنظم الأساسية.
- الحيطة والمتابعة: أحيط علما بالتقرير.**
- البند 5 من جدول الأعمال – مذكرة المراجع الخارجي للحسابات بشأن استراتيجية المراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 (AC 2024/173/R.4) - للاستعراض**
- 10- قدّم المراجع الخارجي للحسابات لمحة عامة عن استراتيجية المراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، ورأي مراجع الحسابات بشأن القوائم المالية الموحدة للصندوق، وكذلك القوائم المالية للصندوق وحده، وتقرير شهادة المراجع الخارجي للحسابات على تقرير الإدارة بشأن فعالية الضوابط الداخلية. وجرى تسليط الضوء على أن استراتيجية المراجعة اتبعت منهجية من القمة إلى القاعدة، استنادا إلى فهم مراجع الحسابات لبيئة الكيان والمخاطر والضوابط. واستلزمت أعمال المراجعة المتعلقة بالضوابط إجراء اختبارات موضوعية. وأوضح المراجع الخارجي للحسابات الأهمية النسبية للمراجعة والأسباب الكامنة وراء قيمتها. ويتعلق الخطر المفترض المهم الوحيد بتجاوز الإدارة للضوابط، ولكنه لا يخرج عن حدود متطلبات هذا المجال. وأشار إلى أن مخاطر التدليس والاعتراف بالإيرادات قد دحضت. وستجري موامة الجدول الزمني للإبلاغ مع الجدول الزمني المعتمد للمراجعة لعام 2023. وسيعتمد المراجع الخارجي للحسابات على دعم الأخصائيين التقنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والأخصائيين الاكتواريين.
- 11- ورحب أعضاء اللجنة باللمحة العامة لاستراتيجية المراجعة. وطلبوا معلومات عن الاتصالات بين فريق التحقيق والمراجع الخارجي للحسابات فيما يتعلق بحالات التدليس الجارية، وعن الأهمية النسبية فيما يتعلق بالإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة وعن المرجع الزمني.
- 12- وأوضح المراجع الخارجي للحسابات أنه يتعاون بشكل وثيق مع مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق. وعلاوة على ذلك، أوضح أن المنهجية المستخدمة لتحديد الأهمية النسبية للإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة تختلف عن المنهجية المتبعة في تحديد الأهمية النسبية للقوائم المالية. وينبغي تحديد الأهمية النسبية للمسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة مع مراعاة الأثر على الصندوق وكذلك على الأطراف الخارجية؛ وسيجري إيلاؤها الاعتبار الواجب بمجرد وضع مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية. وأوضح المراجع الخارجي للحسابات أيضا أن من غير المتوقع أن تكون هناك رقابة مختلفة بالنسبة لزيادة حجم عمليات الصندوق لأن ذلك لا يعني بالضرورة زيادة في مخاطر القوائم المالية.

13- وأبلغت الإدارة اللجنة بأن أتعاب المراجع الخارجي للحسابات عن السنة المالية 2024 قد عُذلت إلى 150 171 يورو لتعكس الزيادة في تكلفة المعيشة، وبأن هذه الأتعاب لا تغطي أي عمل إضافي قد يكون مطلوباً لمراجعة الإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة.

الحصيلة والمتابعة: أُحيطَ علماً ببند جدول الأعمال.

البند 6 من جدول الأعمال – تحديث بشأن تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي - معايير الكشف عن الاستدامة (AC 2024/173/R.5) – للاستعراض

14- قدمت الإدارة تحديثاً بشأن تنفيذ معايير الكشف عن الاستدامة. وأشار إلى أن تطبيق هذه المعايير سيتمكن الصندوق من تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة. ومن أجل دعم جهود الاستدامة العالمية بشكل فعال، أقام الصندوق شراكة قوية مع المجلس الدولي لمعايير الاستدامة بتوقيع خطاب نوايا والحفاظ على حوار مستمر مع الفريق التقني التابع للمجلس الدولي لمعايير الاستدامة ومجلسه. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري توطيد العلاقة مع المجلس الدولي لمعايير الاستدامة بتوقيع مذكرة تفاهم. وعلاوة على ذلك، وفي إطار جهود ضمان الالتزام بأفضل الممارسات، يشارك الصندوق بدور نشط في المنتديات مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

15- ورحب أعضاء اللجنة بالتحديث وطلبوا تفاصيل إضافية عن المشروع، بما في ذلك معلومات عن الجدول الزمني للإبلاغ والدروس المستفادة من المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

16- وأوضحت الإدارة أن المشروع سيتبع نهجاً ذا مرحلتين بهدف الكشف عن قدر كبير من المعلومات في القوائم المالية لعام 2024 وجمع مزيد من المعلومات بحلول يونيو/حزيران 2025. وأشار أيضاً إلى أن الصندوق يتلقى الدعم من شركة استشارية خلال المرحلة الأولى من المشروع وأن التعاون مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى أساسي لتبادل المعرفة بشأن المواضيع المعقدة مثل قياس انبعاثات غازات الدفيئة.

البند 7 من جدول الأعمال - المواعيد المقترحة لاجتماعات لجنة مراجعة الحسابات في عام 2025 (AC 2024/173/R.6) – للموافقة

الحصيلة والمتابعة: جرت الموافقة على المواعيد المشار إليها في الوثيقة، من دون أي تغييرات.

البند 8 من جدول الأعمال – إدارة المخاطر المؤسسية

(أ) تقرير كفاية رأس المال – ديسمبر/كانون الأول 2023 (AC 2024/173/R.7) - للاستعراض

17- قدمت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، مشيرة إلى أن الوثيقة تقدم موجزاً لاستهلاك رأس المال في الصندوق واتجاهات نسبة رأس المال القابل للتخصيص. وأشار إلى أن نسبة رأس المال القابل للتخصيص قد انخفضت بشكل طفيف، من 39.5 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2022 إلى 38.8 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2023. وتركز استخدام رأس المال بشكل رئيسي في الأعمال الأساسية للصندوق بسبب زيادة التعرض لمخاطر القروض المقترنة بتدهور جودة حافظة القروض. وأشار إلى أن متطلبات رأس المال الأخرى للمخاطر غير الأساسية ظلت مستقرة. وأوضحت الإدارة أن فحص مدى الإجهاد أشار إلى أن احتياطات رأس المال كافية لتغطية الأحداث المعاكسة. وأدخلت تغييرات إضافية على فحص مدى الإجهاد لإدراج اقتراحات المراجعة الداخلية من أجل إدماج سيناريوهات مجمعة. وأبلغت الإدارة أيضاً أنه يجري وضع إطار شامل لفحص مدى الإجهاد، بما في ذلك السيناريوهات العكسية لفحص مدى الإجهاد - أي سيناريوهات تتجاوز التوقعات العادية لاختبار قوة الصندوق في هذه الظروف.

18- ورحب أعضاء اللجنة بالوثيقة وطلبوا معلومات عن الاتجاهات التاريخية، والمساهمة الإيجابية لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والاتجاهات المتوقعة في استخدام رأس المال، والاتجاهات في القروض غير المصروفة.

19- وأوضحت الإدارة أن من غير المتوقع حدوث أي تغييرات في الدوافع الكامنة وراء كفاية رأس المال. ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض التدريجي لرأس المال القابل للتخصيص بسبب زيادة تخصيص الموارد والعوامل المتعلقة بنموذج عمل الصندوق (مثل التيسيرية والعمل في بيئة اقتصادية صعبة)، مما يؤثر على جودة الحافظة. وأوضحت أن رصيد القروض غير المصروفة شهد انخفاضا طفيفا في عام 2023 مقارنة بعام 2022 بسبب انخفاض مستوى الموافقات خلال العام، في حين حققت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دخلا سنويا بسبب التعويضات التي حصلت عليها لتخفيف الديون.

20- **الحصيلة والمتابعة:** استعرضت الوثيقة وستُقدّم إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها.

(ب) تحديث بشأن تفعيل إطار إدارة المخاطر المؤسسية - للعلم

21- عرضت الإدارة التقدم المحرز في تفعيل إطار إدارة المخاطر المؤسسية في عام 2024 منذ صدور تقرير عام 2023. ويجري استعراض سياسة كفاية رأس المال والتمويل بالديون خلال عام 2024، وسيراعي الاستعراض أثر إعادة المعايير على الإدارة المالية في المنظمة، بما في ذلك أدوار لجان المخاطر بعد ثلاث سنوات من التنفيذ. وأعربت الإدارة عن ارتياحها للتقدم الذي أحرزته لجان المخاطر وإرساء ثقافة المخاطر في المنظمة. وأشارت الإدارة أيضا إلى الجهود المستمرة لضمان التنفيذ الملائم لعمليات الإشراف من خلال إطلاق تقييم الرقابة الذاتية وإنشاء سجل المخاطر. وأشار إلى أن عملية إعادة المعايير لن تغير من وظائف مكتب إدارة المخاطر المؤسسية، ولكنها ستؤثر على التسلسل الإداري حيث سيرفع مكتب إدارة المخاطر المؤسسية تقاريره إلى رئيس الصندوق بدلا من نائب الرئيس. وأكدت الإدارة أيضا أن تقييم التصنيف المقبل سيواصل التركيز على أهمية وضع الدائن المفضل والدعم المقدم من الدول الأعضاء. ولذلك سيكون من المهم تبادل المعلومات بشأن كيفية إدارة الصندوق للصعوبات التي تواجهها البلدان المتلقية للدعم، وإطلاعها على النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها المشاورة الأخيرة لتجديد الموارد.

22- وطلب أعضاء اللجنة إيضاحات بشأن مستوى الإقبال على المخاطر بين الأفرقة الإقليمية؛ وعملية التقييم الذاتي للمخاطر؛ وتعريف المؤسسات فوق الوطنية.

23- وأوضحت الإدارة أن وكالات التصنيف تشير إلى المنظمات الدولية التي يكون المساهمون فيها دولا سيادية باعتبارها كيانات فوق وطنية. وقدمت الإدارة تفاصيل عن التقييم الذاتي للمخاطر، مشيرة إلى أنه أُطلق خلال الربع الأخير من عام 2023 وأنه سيوفر مؤشرا على احتمال تحقق المخاطر ذات الصلة والأثر المرتبط بها. ولوحظ أن التقييم الذاتي للمخاطر عملية جارية سيجري تحديثها بناء على المخاطر الناشئة.

(ج) لوحة متابعة المخاطر المؤسسية - للعلم

24- قدمت الإدارة النواتج الرئيسية للوحة متابعة المخاطر المؤسسية. ولوحظ أنه بالنسبة للربع الأول من عام 2024، كانت غالبية مؤشرات المخاطر في حدود العتبات المحددة وأن الإدارة اعتمدت تدابير تصحيحية لجعل المؤشرات الأخرى في حدود مستويات التحمل. ولوحظ أيضا أن الإدارة تجري استعراضا لمدى كفاية المؤشرات.

25- وطلبت اللجنة تعقيبات بشأن مؤشرات الإدارة المالية والتوريد.

26- وأشارت الإدارة إلى تحديث لوحة متابعة المخاطر المؤسسية على أساس فصلي من أجل رصدها واتخاذ تدابير تصحيحية عند الضرورة. وأضافت أن الزيادة الطفيفة المبلغ عنها في مؤشر الإدارة المالية لهذا الفصل ناتجة عن عملية حسابية لأن عدد المشروعات التي حصلت على تصنيف "غير مرضٍ إلى حد ما أو أقل" قد انخفض مقارنة بالفترة السابقة، وانخفض أيضا العدد الإجمالي للمشروعات من حيث النطاق، مما أثر على النسبة المئوية. وأشار إلى أن المواءمة مع المبادئ التوجيهية المحدثة بشأن مصفوفة المخاطر المتكاملة للمشروعات تعطي صورة غير متحيزة بشأن المخاطر المتبقية في مجال الإدارة المالية، التي أصبحت تحدّد الآن من خلال

النظر في فعالية خطط العمل المنفذة بالفعل وكفاءتها. وأشار كذلك إلى أن المعيار الجديد بشأن التوريد أكثر صرامة من المعيار السابق ويعطي صورة أكثر واقعية بشأن مخاطر التوريد.

الحصيلة والمتابعة: استعرضت الوثائق.

البند 9 من جدول الأعمال – مكتب المراجعة والإشراف

(أ) تحديث عن عمليات التحقيق التي قام بها مكتب المراجعة والإشراف

27- قبل تقديم تحديثات عن أنشطة التحقيق وبناء على طلب اللجنة إطلاعها على آخر المستجدات، أبلغ مكتب المراجعة والإشراف اللجنة أن عملية إعادة تعيين الموظفين لعام 2024 ستشمل وظيفتين من الوظائف الفنية الأربع في مكتب المراجعة والإشراف وأن هذا قد يؤثر على قدرة مكتب المراجعة والإشراف واستقلاله. وأشار مدير مكتب المراجعة والإشراف إلى أن المؤسسات المالية الدولية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة ليست لديها سياسة تناوب إلزامية لمراجعي الحسابات.

28- وقدم مكتب المراجعة والإشراف تحديثًا بشأن الاتجاهات والمسائل البارزة المنبثقة عن عمليات التحقيق الأخيرة والحالات التي فُرضت فيها جزاءات. وحتى مايو/أيار 2024، تلقى مكتب المراجعة والإشراف 51 حالة، وهو اتجاه مماثل لذلك المسجل في الفترة نفسها من عام 2023. وأشار إلى أن 68 في المائة من المواضيع متعلقة بالمشروعات وأن التوزيع الجغرافي يعبر عن حافظة الصندوق، باستثناء إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية، الذي كان عدد الحالات فيه أقل. ولذلك، يزعم مكتب المراجعة والإشراف بذل جهود توعية إضافية في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية. وسلط الضوء أيضا على أن الصندوق كثف استجاباته لحالات التدليس والفساد وأنه سيجري في عام 2024 حظر عدد أكبر من الكيانات مقارنة بالسنوات السابقة.

29- وطلب أعضاء اللجنة مزيدا من التفاصيل عن القضايا المهمة وطبيعة ممارسات التدليس. وأوضح المكتب أن معظم حالات التدليس تتعلق بعمليات التوريد في المشروعات، ووفقا للممارسة المعتادة، ستقدم تفاصيل إضافية في الاجتماعات المقبلة.

30- وفيما يتعلق بسياسة إعادة تعيين الموظفين وأثرها المحتمل على قدرة مكتب المراجعة والإشراف واستقلالته، أعرب بعض الأعضاء عن قلقهم. وطلبت إيضاحات بشأن الممارسات المعتمدة من قبل المؤسسات المالية الدولية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة وعملية اختيار موظفي مكتب المراجعة والإشراف وتعيينهم. وطلب الأعضاء تحديثًا عن هذه المسألة في اجتماعات اللجنة المقبلة.

31- وأوضحت الإدارة، من خلال نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة ونائب الرئيس المساعد وكبير موظفي المخاطر، أن مكتب المراجعة والإشراف خدمة مستقلة، على عكس مكتب التقييم المستقل في الصندوق الذي أنشأه المجلس التنفيذي بهذه الصفة. ويشمل ميثاق مكتب المراجعة والإشراف بندا خاصا واستثناء لتعيين مدير مكتب المراجعة والإشراف وتجديد تعيينه وتمديده وإنهائه فقط، وبموجب هذا البند يتشاور رئيس الصندوق بشأن هذه الإجراءات مع لجنة مراجعة الحسابات. وأما تعيين جميع الموظفين الآخرين في مكتب المراجعة والإشراف فكان يتم من خلال السلطات المختصة في الصندوق، بما يتماشى مع الإجراءات المعمول بها. وموظفو مكتب المراجعة والإشراف موظفون في الصندوق يخضعون لسلطة رئيس الصندوق، وبالتالي يخضعون لجميع قواعد الموارد البشرية وإجراءاتها، بما في ذلك التنقل وإعادة التعيين. ومع ذلك، أوضحت الإدارة أن رئيس الصندوق هو الذي يقرر قائمة الوظائف غير الخاضعة للتناوب على أساس سنوي. وسلط مكتب المراجعة والإشراف الضوء على الطبيعة الخاصة لوظائفه التي تتطلب الاستقلال عن الإدارة لضمان مصداقية النتائج والتقييمات وتقديم مشورة موضوعية ومستقلة إلى الإدارة والهيئات الرئاسية. وأشار المكتب أيضا إلى أن الاستعراض الخارجي الأخير لوظيفة المراجعة الداخلية قِيم أثر عملية إعادة تعيين الموظفين على المراجعة والإشراف وخلص إلى أنها يمكن أن تؤثر على قدرة مكتب المراجعة والإشراف على تقديم خدمات فعالة ومستقلة.

32- وأحاط رئيس اللجنة علماً بتعليقات مكتب المراجعة والإشراف والإيضاحات التي قدمتها الإدارة، وذكر أنه سيتعين تطبيق بعض التدابير التخفيفية؛ فعلى سبيل المثال، ينبغي ملء الوظائف الشاغرة المحتملة الناجمة عن عملية إعادة تعيين الموظفين بسرعة لتجنب أي أثر على قدرة مكتب المراجعة والإشراف.

الحصيلة والمتابعة: أحيط علماً بالتحديث الشامل. وفيما يتعلق بالأثر المحتمل لعملية إعادة تعيين الموظفين على قدرة مكتب المراجعة والإشراف، طلبت اللجنة من الإدارة تقديم تحديث، مدعوماً بوثيقة، عن تبعات سياسة إعادة تعيين الموظفين في اجتماع سبتمبر/أيلول أو نوفمبر/تشرين الثاني.

(ب) تحديث بشأن تطبيق عملية الاستعراض المحايد لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي (AC 2024/173/R.8) - للعلم

33- قدم مكتب المراجعة والإشراف تحديثاً بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وأشار إلى أنه منذ الموافقة على الإجراء الجديد، لم يحدث تصعيد لأي شكاوى إلى عملية الاستعراض المحايد. وبالتالي، لم يتخذ الصندوق أي خطوات حتى الآن لتعيين موظف لشكاوى إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. وأبرز مكتب المراجعة والإشراف أهمية ضمان تعيين موظف شكاوى إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الوقت المناسب عندما تنشأ الحاجة إلى ذلك. ووفقاً لآلية الشكاوى المستخدمة في إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، يعين رئيس الصندوق موظف شكاوى إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي بالتشاور مع لجنة مراجعة الحسابات.

34- وطلب أعضاء اللجنة إيضاحات بشأن عملية تعيين موظف شكاوى إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لضمان جاهزية الصندوق للتصرف عند الاقتضاء.

35- وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن هناك عدة خيارات للمضي قدماً في هذا التعيين - أحدها يتمثل في إمكانية الإعراب عن الاهتمام، وطلب السير الذاتية للمرشحين المحتملين والتعامل معهم عند تلقي شكاوى محتملة وتصعيدها. وأشار إلى أن الوقت اللازم لتعيين موظف شكاوى إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في هذه الحالة سيتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع. وبالإضافة إلى ذلك، تتواصل الإدارة مع شبكة آليات المساءلة في الأمم المتحدة - وهي مجموعة من وكالات الأمم المتحدة - بهدف إنشاء لجنة من موظفي الشكاوى.

الحصيلة والمتابعة: أحيط علماً بالوثيقة، واقترحت اللجنة تحديد بعض الخيارات لتعيين موظف شكاوى إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الوقت المناسب. وفي غضون ذلك، سيجري المضي قدماً في تقديم طلب الإعراب عن الاهتمام.

البند 10 من جدول الأعمال - تقرير بشأن إدارة الأصول والخصوم حتى تاريخ ديسمبر/كانون الأول 2023 (AC 2024/173/R.9) - للاستعراض

36- قدمت الإدارة التقرير بشأن إدارة الأصول والخصوم للنصف الثاني من السنة المالية 2023. وأشارت الإدارة إلى البيئة المالية الصعبة وأهمية ضمان استقرار الأوضاع المالية في الأجل الطويل من خلال وضع قوي للسيولة والإدارة السليمة للمخاطر المالية ذات الصلة. وأشارت الإدارة إلى أن جميع نسب السيولة ورأس المال ممثلة للحدود السياسية. وسلط الضوء على أن الجزء الممول بالديون في قائمة الموازنة يتطابق نسبياً من حيث مخاطر الفائدة والعملات وعلى أن الإدارة سترصد عن كثب المواءمة بين إدرار الدخل من القروض العادية وتكلفة التمويل. ولا تزال القروض التيسيرية طويلة الأجل ذات سعر الفائدة الثابت المقومة بحقوق السحب الخاصة تُموّل أساساً من حقوق المساهمين، في حين أنها تشكل الدافع الرئيسي وراء مخاطر أسعار الفائدة والعملات.

37- وطلب أعضاء اللجنة إيضاحاً بشأن التدابير الممكنة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالقروض المقومة بحقوق السحب الخاصة، وتفاصيل عن قروض الاقتراض السيادي ونسبة خدمة الدين.

38- وأوضحت الإدارة أن التحوط من المخاطر المرتبطة بالقروض المقومة بحقوق السحب الخاصة صعب لأن تعرض هذه القروض للمخاطر طويل جداً، ولتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن، تنظر الإدارة إلى أفق زمني يبلغ 24 شهراً. وأوضحت الإدارة أن عمليات الاقتراض السيادية هي التزامات مالية تشبه إلى حد كبير قروض الشركاء الميسرة. وأشار أيضاً إلى أن نسبة خدمة الدين تُرصد عن كثب لتجنب الضغط على مستويات السيولة.

الحصيلة والمتابعة: استُعرضت الوثيقة وسُتقدم إلى المجلس التنفيذي للعلم.

البند 11 من جدول الأعمال - مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الرابع والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2024/173/R.10/Rev.1) - للاستعراض

الحصيلة والمتابعة: اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت، بعد تضمينها تحديثاً بشأن حالة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وتحديثاً بشأن التزامات الصندوق وبرنامج القروض والمنح والموارد ذات الصلة لعام 2024.

البند 12 من جدول الأعمال - مسائل أخرى

(أ) تحديث بشأن الالتزامات وبرنامج القروض والمنح والموارد ذات الصلة لعام 2024

39- قدمت الإدارة تحديثاً بشأن تنفيذ البرامج لعام 2024. وأشار إلى أن الصندوق وافق منذ آخر تحديث في الاجتماع الثاني والسبعين بعد المائة على مبلغ إضافي قدره 327 مليون دولار أمريكي من تمويل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وبالتالي تحقيق إنجاز رئيسي يتمثل في الموافقة على أكثر من 50 في المائة من برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ويبلغ مجموع الموافقات وقت انعقاد الاجتماع الثالث والسبعين بعد المائة 1.69 مليار دولار أمريكي، ويُتوقع أن تصدر بحلول نهاية عام 2024 الموافقة على تقديم التمويل المتبقي البالغ 1.6 مليار دولار أمريكي المقرر للمشروعات في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وأشار إلى أن تسعة مشروعات في ذخيرة المشروعات، بقيمة 313 مليون دولار أمريكي، تُعتبر معرضة لمخاطر. وللتخفيف من هذه المخاطر على التنفيذ في عام 2024، ترصد الإدارة عن كثب ذخيرة المشروعات واتخذت العديد من التدابير الطارئة، بما في ذلك صياغة مشروعات الخطة بآء لاستبدال أي مشروعات متعثرة. وفي حالة عدم حدوث أي تعثر، سنقدم مشروعات الخطة بآء هذه للموافقة عليها في أبريل/نيسان 2025 باستخدام موارد التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

40- وطلب أعضاء اللجنة تفاصيل عن المشروعات المتأخرة، وطلبوا تقديم وثيقة عن هذا الموضوع إلى اجتماع اللجنة في سبتمبر/أيلول.

41- وأوضحت الإدارة أن التأخيرات مرتبطة بحالات المديونية الحرجة والانتخابات الأخيرة وعدم الاستقرار.

الحصيلة والمتابعة: أحيطَ علماً بالتحديث وأُتفق على تقديم تقرير كتابي إلى اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها الرابع والسبعين بعد المائة.

(ب) تحديث بشأن آلية الحصول على الموارد المقترضة

42- قدمت الإدارة تحديثاً شفويًا عن حالة موارد الحصول على الموارد المقترضة، وأشارت إلى أنه سيجري تقديم لمحة عامة كاملة عن الحصول على الموارد المقترضة خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول. وفي بداية دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، قُيِّم 52 بلداً بصورة أولية على أنها مؤهلة للاستفادة من موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة، مع تأكيد الاهتمام بالحصول على هذه الموارد. وشملت هذه البلدان 11 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل، و29 بلداً من

البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و12 بلدا من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. ومع ذلك، أدت التغييرات اللاحقة في السياق الاقتصادي الدولي والساحة المالية والأوضاع القطرية المحددة إلى انخفاض عدد البلدان التي يمكنها الاستفادة من آلية الحصول على الموارد المقترضة. ويستفيد حاليا من موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة 33 بلدا، منها 6 بلدان منخفضة الدخل و20 بلدا متوسط الدخل من الشريحة الدنيا و7 بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وتجدر الإشارة إلى أن موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة تحركها حاليا قوى الطلب؛ وبالتالي، قامت الإدارة بإعادة توزيع الأموال، مما أتاح موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة للبلدان المؤهلة الأخرى التي أعربت عن اهتمامها بالحصول على موارد إضافية. وجرت الموافقة حتى الآن على ما مجموعه 288 مليون دولار أمريكي من موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة، ومن المقرر الموافقة على مبلغ إضافي قدره 731 مليون دولار أمريكي بحلول ديسمبر/كانون الأول 2024، ليصل المجموع بذلك إلى 1.02 مليار دولار أمريكي.

43- وشاركت الإدارة أيضا بعض الدروس المستفادة. وأكدت أهمية الأخذ بنهج متحفظ في تحديد البلدان المؤهلة للتخفيف من خطر أن تصبح البلدان غير مؤهلة خلال الدورة. وبالإضافة إلى ذلك، سلّط الضوء على أهمية الحفاظ على علاقات وثيقة وفعالة بين الأفرقة القطرية والمقترضين. ومن المتوقع أن تظل إعادة توزيع موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة سمة رئيسية خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

44- وطلب أعضاء اللجنة إيضاحات بشأن تمويل المشروعات الممولة من آلية الحصول على الموارد المقترضة وإمكانية ترحيل الأموال.

45- وأوضحت الإدارة أن من المتوقع أن تُخصَّص بالكامل الموارد المتاحة خلال دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وأنه يجري استكشاف إمكانية إيجاد بعض المرونة في تخصيص الموارد بين دورات تجديد الموارد.

الحيطة والمتابعة: أحيط علما بالتحديث.

46- في ختام الاجتماع، أعرب رئيس لجنة مراجعة الحسابات، نيابة عن اللجنة، عن خالص تقديره وامتنانه للسيد Bambis Constantinides، مدير مكتب المراجعة والإشراف، لتفانيه في العمل على مر السنين. وسيتقاعد السيد Constantinides في يوليو/تموز 2024.